قال نقول وبالله التوفيق والهداية الى سواء الطريق قال العلامة علي
بن احمد الاصبحي في كتابه المعين ما لفظه وان تزوج جارية ثم ملكها
ابنه لم يبطل النكاح في اصح الوجهين قال في التهذيب والعزيز والمحرر
والموضح والفوايد عن ابن عصرون خلافا لاختيار الغزالي فانه قال
الاصح انه يبطل وهذا على قولنا انه اذا احبلها صارت ام ولد والا فلا
ينفسخ النكاح وجها واحدا فهم من المهذب وغيره وموضع الخلاف
عند صاحب البسيط اذا حبلها الاب اما قبل الاحبال فلا ينفسخ النكاح
وجها واحدا وغيره اطلق الخلاف اه وقال الاصفوني ما هو قريب
من عبارة الروضه ولو ملك زوجة والده الذي لا حل له ومن تحل
له من باب اولى لم ينفسخ النكاح في الاصح ويجري فيما لو نكح جارية
ابنه ثم عتق هل ينفسخ فان قلنا لا فاولدها لم تصر ام ولد له وقيل
تصير ام ولد وينفسخ النكاح اه وفي الانوار ما لفظه لو ملك ابنه
فاولدها الاب لم تصر ام ولد له اه وفي الروضه وشرحه ما لفظها فلو
تزوج الاب والرقيق ثم عتق او تزوج حر او رق كما مر فهم بالاولى فقه
لاجنبي ثم ملكها ابنه اي ابن الزوج لم ينفسخ نكاحه لان الاصل في النكاح
الثابت الدوام وللدوام من القوة ما ليس للابتداء فلو استولدها
ولو بعد عتقه في الاولى وملك ابيه لها في الثانية لم ينفذ استيلادها
لانه رضي برق ولده حين نكحها ولان النكاح حاصل محقق فيكون و
اطيا بالنكاح لا شبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن النكاح اه وفي الفرع ما
لفظه فلو اولدها الاب بعد ان ملكها فرعه قال في الشرح الصغير لم تصر
ام ولد على ما ذكره الاكثرون لرضاه برق ولده حين نكحها ولان النكاح
ثابت فهو واطي به لا بشبهة الملك اه ولفظ العباب لرضاه برق
ولده ابتداء والمراد بقوله ابتداء وكذا كل من عبر به القاضي ذكره ياسن
قوله حين نكحها فالحاصل ان الوجه بان نكاح الاصل لا ينفسخ بملك
الفرع وهو ما طبق عليه جمهور المتاخرين وهو طريقة الشيخ ابي
حامد والعراقيين والبغوي فعليه تصير بحكم برق ولده ما خوذ
من مقدمتين وينجه وان كان الاولى ترك ما اصطلح عليه المنطقيون

في المسايل

في المسايل المفقهيات غير ان الحاجه ربما مست الحد ذلك فالمقدميات قولنا
الاصل حر وزوج والزوج ولده من الامة فمن كما مر في القاعده فاينتج كون
ولد الاصل قنا وهذا في الاصطلاح شريح الاثر ان قوله صلى الله عليه
وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام اينتج ضرورة كون كل مسكر حراما وبالجملة
فالمقدمات كثيرة منها ما خوذ من المفهوم لكن ثبتت نسبة التصريح
الى غير واحد كيف هو وقول السايل ما معنى قولهم ابتداء جوابه ان المراد
حين التلبس نكاحها عالما برقها راضيا برق ولده منها فيوا خذ برضاه
ذلك ما دام ذلك النكاح لرضاه بمقتضاه حين عقده وذلك النكاح
دايم وان ملكها الفرع على الاصح وقوله لم لا يبطل والشبهة الاب
كما لو نظروا اليها فيما لو وطي بغير نكاح جوابه ما اشاروا اليه من ان
النكاح ثابت فهو واطي به ومن وطي رقيقه بنكاح فولده رقيق
بخلاف ما اذا لم يكن نكاح فانه يطا بالشبهة اي شبهة وجوب الاعفاف
والشبهة تقتضي حرية الولد غالبا كما مر في القاعده وقوله ذكر الشيخ
بن حجر في التحفه في امهات الاولاد ان قال فهل هذا مبني على الوجه الثاني
اي الذي قال به الشيخ ابو محمد ومال اليه الامام فجوابه نعم نما ياتي
عليه فقط اما على المقرر في المذهب فلا يا تي كما ذكرنا في جوابنا الاول
فلا يا تي كما ذكرنا في جوابنا الاول فايده الخلاف في مذهب احمد كما في مذهبنا
ففي الكافي في كتاب الحنابله ما لفظه وان تزوج جاريه ثم ملكها ابنه
فعنه وجهان احدهما يبطل النكاح لان ملك الابن كملكه في اسقاط
الحد وحرمة الاستيلاد فكان كملكه في ابطال النكاح والثاني لا يبطل
لا يبطل لانه لا يملكها الابن فلم يبطل نكاحه كما لو ملكها اجنبي اه
والله اعلم مسئلة هل يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض غير
مجتهد في النكاح وغيره ام لا اجاب رضي الله عنه تحكيم عدل غير اهل للقضاء
بشرطه فقد قاض ولو غير اهل حيث نفذت ولايته للضرورة وفقده
اما حسا واما شرعا بان كان لا يزوج الا ببذل مال كما حدث في هذه الازمنه
وان لم يكن للمال وقع لانه يوخذ ظلما والنفوس مجبولة على عدم احتماله
خلافا للقفيد شيخنا في التحفه بان يكون لنحو الدراهم المطلوبة وقع
احرره شيخنا في شرحي الارشاد وغيرهما اخذا من كلام الاصحاب

Copyright © King Saud University